السيد الرئيس،

ترحب أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين بالفرصة الممنوحة للتعليق على اتفاقية التعاون الفني القائم بين مكتب المفوض السامي والمملكة العربية السعودية. ونود أن نعرب عن قلقنا من التقدم المحرز في هذه الاتفاقية وهي تقترب من نهايتها رسمياً نهاية هذا العام.

بينما نشجع الالتزام الرسمي للمملكة العربية السعودية للمشاركة مع المفوضية في برامج بناء القدرات التقنية والمساعدة، نشعر بالقلق من أن بعد عامين من الاتفاق، شهدنا تحسناً طفيفاً في حالة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، وتبقى واحدة من الأسوأ في العالم.

أيضاً نحن قلقون بشكل خاص من استمرار عدم استقلال القضاء في البلاد، ويدل على ذلك الأعداد الكبيرة من الأحكام التعسفية التي لا تزال تجرم حرية التعبير. وقد أشير إلى هذا الأمر تحديداً العام الماضي، بالحكم على الناشط في مجال حقوق الإنسان والمدون رائف بدوي ومحاميه، المدافع عن حقوق الإنسان وليد أبو الخير، وكذلك مع إصدار عقوبة الإعدام ضد الشيخ نمر النمر. وعلى نحو مماثل، تصدر المملكة العربية السعودية أحكاماً تعسفية طويلة ضد مدافعين آخرين عن حقوق الإنسان مثل محمد القحطاني. وفجوة أخرى في تنفيذ توصيات عام 2002 الصادرة عن المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، تشدد على ضرورة التركيز على المساعدة التقنية وبناء القدرات بهدف الإصلاح الجوهري للقضاء السعودي.

ونود أيضاً أن نعرب أن استمرار الهجمات على أفراد المجتمع المدني السعودي يقوض روح الاتفاق بين المملكة ومفوضية حقوق الإنسان، التي ينبغي أن تمنح الصلاحية الكاملة لقيادة أنشطة بناء القدرات للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، دون خوف من الانتقام.

مع أخذ ذلك بعين الاعتبار، ندعو المملكة العربية السعودية لتمديد اتفاقها مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وضمان أن يشمل هذا الاتفاق على المساعدة التقنية في مجالات رئيسية مثل نظم العدالة الجنائية والقضائية. كما نطالب المملكة العربية السعودية ضمان المشاركة الكاملة للمجتمع المدني مع حماية كاملة ضد الترهيب أو الانتقام.

شكراً.